التوجه نحو أفريقيا

العلاقة مع الصين

b'huth | مركز دبي لبحوث السياسات العامة
Dubai Public Policy Research Centre

المصالح **الاقتصادية** للصين
في القارة الأفريقية

استثمارات الصين في أفريقيا

المصالح **السياسية** الصينية
في أفريقيا

المصالح **الأمنية** للصين في
أفريقيا

24 يناير 2021

د. ابراهيم كرسني
مستشار اقتصادي

التوجه نحو أفريقيا: العلاقة مع الصين

مقدمة

بدأت العلاقات بين الصين ودول القارة الأفريقية بصورة مؤسسة منذ عام 2000، عندما تأسس المنتدى الاقتصادي للتعاون الصيني- الأفريقي بشكل رسمي. وظهرت قوة العلاقات بين الجانبين في اختيار الرئيس الصيني شي جين بينغ بعد انتخابه مباشرة القارة الأفريقية لتكون الوجهة الأولى للزيارات الخارجية التي قام بها وكذلك، ومنذ قمة جوهانسبرج عام 2015، زار شي أفريقيا 3 مرات، في حين قام ما يقرب من 30 رئيس دولة أو حكومة من أفريقيا بزيارة أو حضور الاجتماعات في الصين، وذلك له دلالات سياسية واقتصادية عميقة بين الصين وتلك الدول.

توجد ثلاث مصالح أساسية للحكومة الصينية والجهات التجارية الفاعلة في القارة الأفريقية. فأولاً تمثل أفريقيا مصدراً لواردات الموارد الطبيعية، وثانياً سوق متزايد وغير مستغل نسبياً للصادرات وللاستثمار، وثالثاً فرصة للشركات الصينية لزيادة فرص العمل واكتساب الخبرات العالمية.

تتحرك الاستثمارات الصينية في أفريقيا داخل الاستراتيجية الكبرى التي تتبعها بكين "Go Global"، والتي تهدف إلى زيادة الاستثمارات الخارجية الصينية وتعزيز الحضور الصيني في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغالبية العظمى من تفاعلات الاقتصاد الصيني في أفريقيا يُحرِّكها الربح بالأساس. تعد الاستثمارات الخارجية للصين واحدة من آليتها الرئيسة لتحقيق استراتيجيتها الطامحة لقيادة الاقتصاد العالمي.

لدى الصين أربع مصالح سياسية رئيسية في أفريقيا وهي:

- تعزيز الصورة الدولية للصين ونفوذها السياسي
- عزل تايوان
- التصدي للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية
- دعم استقرار الشركاء الاقتصاديين في القارة

تتبع المصالح الأمنية للصين في القارة الأفريقية من حماية استثماراتها الاقتصادية والحفاظ على نفوذها السياسي المتنامي، وقد بدا ذلك ملحوظًا في انخراط "جيش التحرير الشعبي الصيني" في استراتيجية "المهام التاريخية الجديدة" التي بدأت عام 2004،

والتي تؤكد على توسع الدور العالمي للصين في "حماية السلام الدولي وتعزيز التنمية المشتركة".

يمكن أن تؤدي دولة الإمارات دورا محوريا في التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة والصين في أفريقيا نظرا لعلاقتها المتميزة بجميع الأطراف ولتواجدها الاقتصادي والأمني وقوتها الناعمة في المنطقة. وهو دور يمكن أن يرسخ أهمية دورها في البحر الأحمر وفي أفريقيا.

العلاقة بين الصين والقارة الأفريقية

بدأت العلاقات بين الصين ودول القارة الأفريقية بصورة مؤسسة منذ عام 2000، عندما تأسس المنتدى الاقتصادي للتعاون الصيني- الأفريقي بشكل رسمي. وظهرت قوة العلاقات بين الجانبين في اختيار الرئيس الصيني شي جين بينغ بعد انتخابه مباشرة القارة الأفريقية لتكون الوجهة الأولى للزيارات الخارجية التي قام بها وكذلك، ومنذ قمة جوهانسبرج عام 2015، زار شي أفريقيا 3 مرات، في حين قام ما يقرب من 30 رئيس دولة أو حكومة من أفريقيا بزيارة أو حضور الاجتماعات في الصين، وذلك له دلالات سياسية واقتصادية عميقة بين الصين وتلك الدول.

وحسب ما ذكرته صحيفة "جلوبال تايمز" الصينية، كان قد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة جوهانسبرج عام 2015 أنه قد توصل مع القادة الأفارقة بالإجماع على رفع العلاقات الصينية الأفريقية إلى شراكة استراتيجية وتعاونية شاملة.

في عام 2015 نفسه، كانت الصين قد أعلنت عن 10 خطط تعاونية لمدة ثلاث سنوات لتعزيز تعاونها مع القارة الأفريقية، حيث قدمت الصين 60 مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعاتها بالقارة، والتي شملت مجالات مثل التصنيع، والتحديث الزراعي، والبنية التحتية، والخدمات المالية، والتنمية الخضراء، وتيسير التجارة والاستثمار، والحد من الفقر، والرفاهية العامة، والصحة العامة، والتبادلات الشعبية والسلام والأمن.

ووفقاً للتقديرات الأولية، من المتوقع أن تجلب المشاريع الصينية التي تم الانتهاء منها بالفعل بموجب هذه الخطة، نحو 30 ألف كيلومتر من الطرق السريعة و85 مليون طن سنوياً من القدرة التشغيلية للموانئ المحلية، وتوليد حوالي 20000 ميجاوات من الطاقة، بالإضافة إلى خلق نحو 900،000 فرصة عمل محلية.

بلغة الأرقام فإن الصين تستحوذ على حصة تزيد عن 70% من تجارة العالم مع القارة الأفريقية، بجانب احتلالها المركز الأول للاستثمار العالمي في القارة، وبحسب بيانات وزارة التجارة الصينية على موقعها الرسمي بلغت قيمة التجارة بين الصين والدول الأفريقية 101.9 مليار دولار، في النصف الأول من عام 2019، بزيادة 3 % على أساس سنوي، كما بلغت واردات الصين من الدول الأفريقية 49 مليار دولار، بزيادة 1% على أساس سنوي. في الوقت نفسه، بلغت قيمة صادراتها إلى أفريقيا 52.9 مليار دولار، بزيادة 5 % على أساس سنوي.

أشارت الصين أنها قامت باستثمار قدره 1.7 مليار دولار في مختلف المجالات في أفريقيا في النصف الأول من عام 2020، بزيادة 11 % على أساس سنوي. وأوضحت أن الصين قامت باستثمار مباشر قدره 3.3 مليار دولار في الدول الأفريقية خلال عام 2018، بزيادة 7% عن العام السابق عليه، فيما أقامت شركات صينية مشاريع قيمتها 78.4 مليار دولار في الدول الأفريقية خلال الفترة ذاتها، بزيادة 3% على أساس سنوي.

تم افتتاح خط سكة حديد بتمويل من الصين يبلغ طوله 480 كيلومتراً لربط نيروبي ومومباسا، مما قلل من الوقت الذي يستغرقه السفر بين أكبر مدينتين في كينيا إلى النصف وخلق نحو 46000 وظيفة. كما ساعدت الصين في إنشاء أول سكة حديد مكهربة عبر الحدود في أفريقيا، والتي توفر لإثيوبيا غير الساحلية الوصول السريع إلى الميناء البحري في جيبوتي. كما افتتحت الصين منطقة للتجارة الحرة الدولية في جيبوتي، والتي من المتوقع أن تحقق أكثر من 7 مليارات دولار من التجارة في العامين المقبلين.

كما لم تغفل الصين استغلال قوتها الناعمة في تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية حيث شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة في التبادلات الثقافية والشعبية بين الجانبين، حيث تستقبل أفريقيا أكثر من مليون مسافر صيني كل عام، ويوجد نحو ٥٤ فرعاً لمعهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية في 39 دولة أفريقية.

المصالح الاقتصادية للصين في القارة الأفريقية

توجد ثلاث مصالح أساسية للحكومة الصينية والجهات التجارية الفاعلة في القارة الأفريقية. فأولاً تمثل أفريقيا مصدراً لواردات الموارد الطبيعية، وثانياً سوق متزايد وغير مستغل نسبياً للصادرات وللاستثمار، وثالثاً فرصة للشركات الصينية لزيادة فرص العمل واكتساب الخبرات العالمية.

تعد واردات الموارد الطبيعية المصلحة الاقتصادية الأكبر للصين في أفريقيا، حيث تمثل تلك الموارد حوالي 90% من صادرات القارة الأفريقية للدول الصناعية، وبرغم ذلك فقد كان استيراد الصين للبترول من أفريقيا أقل من الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية، بالتزامن مع نمو متوازن فيما يتعلق بالتجارة.

لاتـزال الاسـتثمارات التراكميـة لشـركات الوقـود الصينيـة فـي أفريقيـا أقـل بنسـبة 10% مـن الاسـتثمارات الغربيـة، ومـن ثـم يمكـن القـول إن اسـتثمارات الهيدروكربـون الصينيـة فـي أفريقيـا لا تهـدد أمـن الولايـات المتحـدة ولا أمـن الطاقـة العالمـي، بمـا يقلـل مـن احتمـال التنافـس بيـن بكيـن وواشـنطن علـى المـوارد الأفريقيـة.

تجـدر الإشـارة أيضـاً إلـى أن العلاقـات الاقتصاديـة الأفريقيـة – الصينيـة تمثـل أهميـة كبـرى للـدول الأفريقيـة أكثـر مـن بكيـن، إذ تمثـل التجـارة الصينيـة ـ الأفريقيـة حوالـي 15% مـن حجـم التجـارة الكليـة لـدول القـارة الأفريقيـة، فيمـا تمثـل فقـط نسـبة 5% مـن التجـارة الصينيـة. كمـا ترتبـط بكيـن بعلاقـة اقتصاديـة قويـة وهامـة مـع دولـة جنـوب أفريقيـا، إذ تمثـل وحدهـا ثلـث التجـارة الأفريقيـة الصينيـة مجتمعـة، كمـا تأتـي فـي مقدمـة دول القـارة التـي يتوجـه إليهـا الاسـتثمار الصينـي الخارجـي.

استثمارات الصين في أفريقيا

تتحـرك الاسـتثمارات الصينيـة فـي أفريقيـا داخـل الاسـتراتيجية الكبـرى التـي تتبعهـا بكيـن "Go Global"، والتـي تهـدف إلـى زيـادة الاسـتثمارات الخارجيـة الصينيـة وتعزيـز الحضـور الصينـي فـي العالـم. وبالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن الغالبيـة العظمـى مـن تفاعـلات الاقتصـاد الصينـي فـي أفريقيـا يُحرِّكهـا الربـح بالأسـاس. تعـد الاسـتثمارات الخارجيـة للصيـن واحـدة مـن آليتهـا الرئيسـة لتحقيـق اسـتراتيجيتها الطامحـة لقيـادة الاقتصـاد العالمـي.

المسـتثمرون الصينيـون يواجهـون مزيـداً مـن القيـود فـي الولايـات المتحـدة وأوروبـا، وهكـذا فـإن مزاجهـم الاسـتثماري يبحـث عـن أماكـن أخـرى للعمـل، وهكـذا كان الحـال فـي عـام 2018 حيـت تدفقـت مزيـد مـن رؤوس الأمـوال علـى أفريقيـا للاسـتثمار فـي مجـال التكنولوجيـا، ثـم تنامـى اهتمامهـم بالقـارة السـمراء بعـد تركيـز طـال أمـده علـى الولايـات المتحـدة.

تلـك الاسـتثمارات تقـوم بأدوار متعـددة لخدمـة الاقتصـاد الصينـي، إذ تعـد فرصـة لتعزيـز إمكانـات الاقتصـاد الوطنـي، عبـر العوائـد الماليـة التـي تحققهـا. وفـي الوقـت ذاتـه تمنـح ضمانـة للاقتصـاد الصينـي بتأميـن احتياجاتـه اللازمـة لمواصلـة تطـوره ونمـوه، سـواء مـن مـواد خـام أو قـدرات تكنولوجيـة، لكنهـا أيضـا تتيـح للصيـن الفرصـة للاسـتفادة مـن قوتهـا الاقتصاديـة لزيـادة نفوذهـا الخارجـي، مدفوعـة فـي ذلـك– جزئيـا علـى الأقـل– باسـتراتيجية مبـادرة الحـزام والطريـق، التـي تعدهـا القيـادة الصينيـة البوابـة، التـي سـتلج منهـا إلـى آفـاق اقتصاديـة أكثـر رحابـة فـي مجـال التجـارة العالميـة.

يقسـم الخبـراء النشـاط الاقتصـادي الصينـي فـي الخـارج إلـى قسـمين رئيسـين، الأول يتعلـق بالاسـتثمارات الخارجيـة المباشـرة، ويتركـز ذلـك فـي الاقتصـادات المتقدمـة فـي الولايـات المتحـدة وأوروبـا الغربيـة وبعـض دول شـرق القـارة الآسـيوية مثـل كوريـا الجنوبيـة واليابـان، بينمـا يدخـل القسـم الآخـر ضمـن فئـة عقـود البنـاء وتتركـز فـي الأسـاس فـي الـدول النامية والاقتصـادات الناشـئة، وبالأخـص فـي القـارة الأفريقيـة.
تشـير البيانـات المتاحـة إلـى أن الاقتصـادات المنخفضـة ومتوسـطة الدخـل تلقـت بيـن 2005 و2019 مـا يعـادل 83.4 % مـن 815.3 مليـار دولار مـن مشـاريع البنـاء الصينيـة

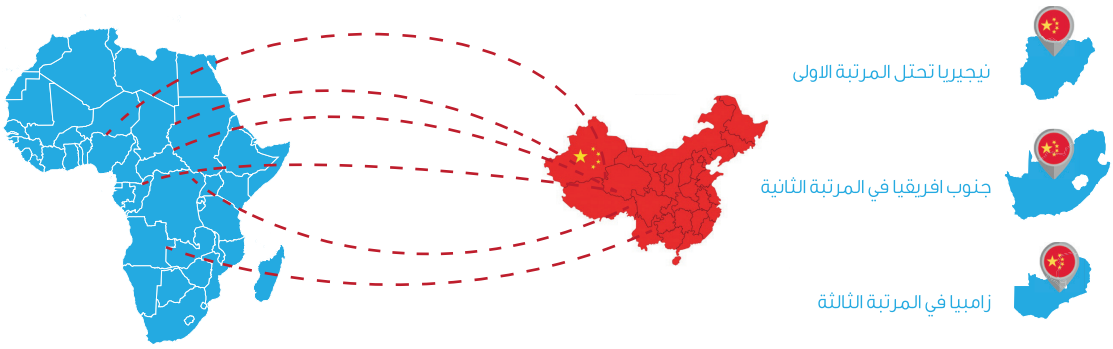

في جميع أنحاء العالم، في المقابل اجتذبت الدول ذات الدخل المرتفع 62.1 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، التي بلغت بين عامي 2005 و2019، ما يعادل 1.23 تريليون دولار.

رغم أن قارة إفريقيا تمثل 16.7 % من سكان العالم، فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القارة السمراء يبلغ 2.6 % فقط من إجمالي الاستثمارات الدولية المباشرة، وبلغة الأرقام، فإن تلك النسبة لم تبلغ تريليون دولار، وكانت تحديدا 954 مليار دولار العام 2019.

على الرغم من الهجمة الإعلامية الغربية بأن الصين تستولى على القارة السمراء، فإن حقيقة الأمر أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا قبل عامين من الآن لم يتجاوز 46 مليار دولار فقط، واحتلت الصين المرتبة الخامسة كأكبر مستثمر في إفريقيا بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا. لكن هذا لا ينفي أنه في الوقت الذي تراجعت فيه استثمارات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في إفريقيا بين عامي 2014 و2018 بنسبة 30.4 و29.9 و11.7 % على التوالي لتلك البلدان، ارتفعت استثمارات الصين في القارة السمراء خلال الفترة نفسها 44 % تقريبا. وتمثل الاستثمارات المباشرة الصينية في البلدان الإفريقية 7.8 % من إجمالي الاستثمارات الخارجية الصينية بين عامي 2005 و2019.

استثمارات الصين المباشرة في القارة الإفريقية تتركز في ثلاثة بلدان نيجيريا وجنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكبر استثمار قامت به الصين في البلدان الثلاثة كان في نيجيريا العام قبل الماضي، وذلك في إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث عقدت صفقة بقيمة 5.8 مليار دولار لإنشاء محطة للطاقة الكهرومائية.

وفقا لصندوق النقد الدولي هناك 28 دولة إفريقية مصنفة بصفتها غنية بالموارد، ما يجعل القارة نقطة جذب للاستثمارات الصينية في مجال الطاقة والمعادن، ونحو 37.9 % من الاستثمارات الصينية في القارة السمراء يوجه إلى مجال الطاقة.

ان قوة الوجود الصيني في القارة السمراء لا ترتبط كثيرا بالاستثمارات المباشرة بقدر ارتباطها بعقود البناء، وفي مجال البنية التحتية، فإن إفريقيا تمثل أولوية أولى للصين.

وبالفعل، فإن الصين وقعت خلال الـ 15 عاما الماضية وهي الفترة الممتدة من 2005 و2020 نحو 544 عقد بناء في قارة إفريقيا بقيمة تصل إلى 267.7 مليار دولار، أي ما يعادل ثلث القيمة الإجمالية لمشاريع البناء الصينية في جميع أنحاء العالم.

تبلغ قيمة عقود البناء، التي توقعها الصين في إفريقيا في المتوسط سنويا نحو 24 مليار دولار، وعلى الرغم من أن هذا المتوسط انخفض العام الماضي إلى 20.7 مليار دولار فقط، إلا أن الانخفاض يتماشى مع التباطؤ العام في الاستثمار الصيني ونشاط البناء الخارجي، الذي صاحب تراجع الإقراض الخارجي. ويتوقع أن تشهد عقود البناء في الصينية في إفريقيا انخفاضا أيضا هذا العام نتيجة تفشي وباء كورونا في الصين وفي عدد من البلدان الإفريقية.

تتوقع تقارير استراتيجية أن تصل قيمة الأرباح المالية التي تجنيها الصين من أفريقيا بحلول عام 2025 إلى 440 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 144 بالمائة. وتعد جنوب أفريقيا وإثيوبيا من دول الصدارة فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية، بينما تحتل زامبيا وأنغولا ذيل القائمة.

على الرغم من أن الاستثمار الصيني في القارة الأفريقية يوصف في كثير من الأحيان بأنه يفتقر إلى الشفافية، إلا أن الواقع يقول إن بكين كانت في كثير من الحالات أحد المصادر الرئيسية للاستثمار في مواجهة نقص واضح في الإرادة من جانب دول العالم الأخرى في هذا المجال، وهذا بدوره عزز مركزية الصين في تنمية القارة التي تحتاج، بحسب التقديرات الأخيرة لـ "بنك التنمية الأفريقي" AFDB، إلى نحو 170 مليار دولار سنوياً لتطوير بنيتها التحتية والحفاظ على نموها الاقتصادي.

المصالح السياسية الصينية في أفريقيا

لدى الصين أربع مصالح سياسية رئيسية في أفريقيا وهي:

تعزيز الصورة الدولية للصين ونفوذها السياسي: تسعى بكين دوماً إلى التركيز على تحقيق التنمية السلمية لقوتها، ومن ثم فإن الجهود التي تبذلها في القارة الأفريقية تعزز من مصداقية هذا التوجه العام، فضلاً عن حصولها على مزايا دبلوماسية من خلال الدعم الأفريقي لها.

عزل تايوان: فالمنافسة الدبلوماسية بين الصين وتايوان تعد خامدة في الوقت الحالي، إلا أن لبكين مصلحة مستمرة في عزل تايوان، والتي اعترفت بها حتى الآن ثلاثة دول أفريقية، ومن ثم يكون الضغط على دول أخرى بعدم الاعتراف بها وسيلة لعزلها.

التصدي للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية: حيث تعتمد الصين في سياستها الخارجية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن ثم فإنها تسعى لتحقيق ذلك مع دول القارة، وقد ظلّ هذا المبدأ موضع تقدير من جانب الحكومات الأفريقية وتبادلته مع الصين أيضاً. ومن ثم حثت الأخيرة دول القارة على رفض التدخل الدولي في السياسات الداخلية للدول، خاصةً في موضوعات حقوق الإنسان والحكومة الديمقراطية، بما يُمكنها من مواجهة ومنع هذا المبدأ الدولي المتبع

لما يمثله من خطورة على السياسات الداخلية لدول القارة الأفريقية، وكذلك على النظام الداخلي للصين على حد سواء.

دعم استقرار الشركاء الاقتصاديين في القارة: وهو ما يتناسب مع تنامي الاستثمارات الاقتصادية والسياسية الكبيرة للصين في القارة الأفريقية، وكذلك مع رغبتها في أن تظهر بمظهر القوة العالمية المسؤولة داخل الإقليم.

المصالح الأمنية للصين في أفريقيا

تنبع المصالح الأمنية للصين في القارة الأفريقية من حماية استثماراتها الاقتصادية والحفاظ على نفوذها السياسي المتنامي، وقد بدا ذلك ملحوظًا في انخراط "جيش التحرير الشعبي الصيني" في استراتيجية "المهام التاريخية الجديدة" التي بدأت عام 2004، والتي تؤكد على توسع الدور العالمي للصين في "حماية السلام الدولي وتعزيز التنمية المشتركة".

تعمل الصين في المرحلة الحالية على تعزيز مصالحها الأمنية في العديد من مناطق افريقيا غير المستقرة، حيث لدى الشركات الصينية مجموعة من الاستثمارات والعقود في 12 دولة من الدول التي تعتبر "فاشلة" من وجهة النظر الغربية، ومن ثم تزداد مصالحها الأمنية في حماية هذه الاستثمارات، وكذلك العدد المتزايد من مواطنيها داخل القارة الأفريقية وإمكانية تأثير مشكلات عدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية، والإرهاب، وجرائم الاختطاف، عليهم بصورة سالبة.

تعد مشاركة "جيش التحرير الشعبي الصيني" في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي أكبر مساحة للمشاركة المسلحة للصين في أفريقيا، إذ يساهم في 7 مهمات من أصل 8 تتم داخل القارة الأفريقية، من أبرزها عملية خليج عدن 2008 لمكافحة القرصنة، وعملية إجلاء غير المقاتلين من ليبيا عام 2011، وعملية نشر قوات "جيش التحرير الشعبي" من المشاة في بعثات الأمم المتحدة إلى مالي وجنوب السودان عام 2013.

الاستنتاجات

تشير الأنشطة الصينية إلى مدى استعداد بكين لتحمل مزيد من المخاطر في الدول الأفريقية، ما مكنها من الحصول على احتكار شبه دائم ولا سيما في البلدان المضطربة من القارة والغنية بالموارد. ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً في عدد من مشاريع البنية التحتية للصين في جميع أنحاء القارة. وفي كثير من الأحيان توصف تلك الاستثمارات بكونها "مصائد ديون". لكن المبادرات الصينية تظل في كثير من الأحيان الوسيلة الوحيدة للدول الأفريقية للحصول على بنية تحتية ذات قيمة اقتصادية، مع تنامي ضائقة الديون، وهو الثمن الذي يتعين على الحكومات الأفريقية دفعه.

ينبغي عدم النظر للأنشطة الصينية غير المرغوبة في أفريقيا بشكل منعزل، بل في إطار سياقها العام، فجميع الأطراف الدولية لديها طرق مختلفة في التعاطي مع القارة الأفريقية، إلا أن صراع الدول الغربية مع الأنظمة الأفريقية التي تعتبرها دكتاتورية قديم وسابق على دور الصين المتنامي في القارة. وعلى الرغم من ذلك تواصل الدول الغربية تعاملها مع تلك الأنظمة. ومن ثم، فإن السياق العام هو الذي يحكم طبيعة النظر لنشاط الصين في القارة، ورغم أن نفوذها يتنامى في أفريقيا، بيد أنها، بأي حال من الأحوال، لن تحل محل الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية في القارة.

إن حجم العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الغربية كبير، وليس من المرجح أن يتراجع، ومن ثم يتعين على تلك الدول أن تركز في هذا الإطار على تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع القارة الأفريقية بدلاً من التركيز على تعزيز المنافسة مع الصين.

إن مصالح الدول الأفريقية تقتضي ضرورة سعيها لتوفير فرص التعاون والانخراط بشكل أكبر بين "القيادة الأمريكية في أفريقيا" (AFRICOM) و"جيش التحرير الشعبي الصيني" في أفريقيا، خاصةً في ظل وجود تهديدات مشتركة تواجه الجانبين رغم الاختلافات الجوهرية فيما بينهما. ويفتح ذلك المجال لدولة الإمارات من خلال علاقتها المتميزة بالجانبين لأن تعمل دور صلة الوصل لتحقيق التوازن والتعاون وتقليل حدة التوتر.

.

مركز بحوث

بحوث هو مركز مستقل لبحوث السياسات العامة تأسس في دبي، الإمارات العربية المتحدة في عام 2002، ويركز على الشؤون الدولية، والشؤون الجغرافية الاستراتيجية، ودراسات السياسة العامة وبحوث الرأي العام. نحن نجمع الخبراء في كل هذه المجالات للعمل معنا، والتعلم من بعضنا البعض وتعزيز التفكير الإبداعي.

ويقوم علماءنا ومحللونا بوضع توصيات عملية في مجال السياسات وتقديمها إلى واضعي السياسات وأصحاب المصلحة من أجل التحسين السياسي والاجتماعي في الوقت الذي نسعى فيه دائماً إلى تقديم «معارف قابلة للتنفيذ».

وفي كثير من الأحيان، يشارك بهوث في تنفيذ هذه التوصية. يؤمن بـ «بارث» في تبادل المعرفة من أجل النهوض بمجتمعاتنا، سواء في المنطقة العربية أو على الصعيد العالمي، ونحن نهدف في تحليل السياسات العامة وتوصياتنا إلى المساعدة على توسيع الفرص المتاحة للجميع وتعزيز فعالية الجمهور السياسات.